ملحق

٦ السنة الاولى

الجريدة الرسمية لامارة شرقي الاردن

عمان السبت في ٢٩ شوال سنة ٣٤٨ و ٢٩ آذار سنة ١٩٣٠

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة المنعقدة في ٢٢–٣–٩٣٠ للدورة فوق العادة للمجلس التشريعي الاردني الاول

الجلسة السادسة

الرقم — الجلسة السادسة للدورة فوق العادة للمجلس التشريعي الاردني الاول .

التاريخ ٢٢ — ٣ — ١٩٣٠

افتتحت الجلسة السادسة للدورة فوق العـادة للمجلس التشريعي الاردني الاول بتاريخ ٢٢—٣— ١٩٣٠ المصادف يوم السبت الساعة ٣ برئاسة فخامة الرئيس وبحضور اكثريـة قانونيه .

فخامة الرئيس : اكتمل النصاب القانوني افتتح الجلسة

شمس الدين بك :قبل ان نبتدأ بالمفردات يجب ان نتكلم بمجموع الموازنة وتدقيق احتياجات البلاد من الوجهة العمومية ونبحث في وضعية البلاد الاقتصادية

انا ارى من الضروري تدقيق الموازنة العمومية من الوجهه الاقتصادية ودرس ماورد فـي قانون الميزانية قبل المباشرة في تدقيق مفرداتها العمومية . ان الموازنة في هذا العام غيرها في العـام الماضي ؟ وضعية البلاد الاقتصادية في هذا العام تختلف كل الاختلاف عنها فـي العام الماضي

وعليه يجب ان لا نمر على موازنة هذه السنة مر الكرام كما فعلنا في موازنة السنة الماضية .

وقد صدرت الارادة المطاعة بجمع هذا المجلس خصيصا لتدقيق الموازنة العموميه والموافقة عليها وكل شيء في نظر هذه الحكومة دون الموازنة العامة سهل ،والحق بيد الحكومة لان الموازنـة العمومية بنظرها كالبيدر في نظر المكلف الاردني

فسعادة الموظف وتامين رفاهيته يتوقف على تصديق هذه الموازنة ، كما وان المكلف الاردني

لايامن من غوائل الدهر الا اذا كان بيدره مؤمنا ، ولكن في هذه السنة على ما ارى لا بيدر للمكلف الاردني مع وجود الجراد مهدداً بيدره ومقاومة الجراد في هـذه السنة غير مضمونه وفـي نظري مستحيلة

اذاً والحالة هذه كيف يمكن تأمين المبلغ الوارد في قسم الدخل من هذه الموازنة ، ثم اذا لم يؤمن الدخل كيف يمكن تامين قسم الخرج او النفقات

فالشيء المهم في هذه الموازنة هو تدقيق امكان تحقيق الدخل المقدر من قبل الحكومة لاقبول المفردات وكذلك لتقدير عواقب الخطأ الذي قد يقع من جراء قبول الموازنـة العمومية على هـذه الصورة .

والحكومة لا ترحم المكلف الاردني تأميناً لمرتبات موظفيهـا .واذا عجز المكلف الاردني عن دفع تلك المرتبات وقع الخصام بين الحكومة والامة وهناك الطامة الكبرى . ولذلك لايجب علينا ان نتسرع في قبول الموازنة والدخول في تدقيق مفرداتها . ولا نعتبر ايضاً تقدير الحكومة للدخل قبل ان نتثبت من صحته بصورة دقيقة .

ومن المعلوم ان البلاد زراعية بحتة ولا مورد لها الا عن طريق زراعتها . وموارد العقارات ايضاً تنازلت (٥٠) بالماية وهذا شيء ملموس ومحسوس . كما وان تجارة البلاد لا تخرج عن مواردها الزراعية . فان افلست الزراعة افلست التجارة في البلاد . اذاً والحالة هذه من اين تأتينا السعادة ومواردنا الزراعية والاقتصادية مهددة بالاخطار؟ .

نعم يقال لنا ان الحكومة البريطانية تدفع لنا اعانة ماليه فيجب علينا ان نفهم ماهية هـذه الاعانة وهل هي هبة لا تسترد ام تقيد علينا من قبل الحكومة البريطانيـة كدين على ان تسترد عندما تساعد موارد البلاد واستطاعة مالية البلاد على تسديد هذا المبلغ .

ثم ورد في المادة (١٢) من الاتفاقية المعهودة ان حكومة بريطانية عندما تكون واردات شرق الاردن غير كافية لسد النفقات العادية للادارة التي تتفق بمصادقة صاحب الجلالة البريطانية

تأخذ بتدبير اعانه من خزانتها على سبيل الهبة او القرض تعضيدا لواردات شرق الاردن . ولكن هذة العبارة مبهمة على ما ارى لان هناك فرقاً بيناً بين الهبة والقرض فمثل هذه المعميات لاتفسر في وقت من الاوقات الا لمصلحة القوي وقوتنا معلومه بنسبة قوات بريطانيا العظمى

وعليه يجب قبل كل شيء ان نستوثق من الحكومة بصورة رسمية وخطية عن كيفية اعطاء هذه الاعانه وهل هي هبة ام على سبيل القرض ؟

فبعد ان نعرف حقيقة هذه الاعانة يمكننا ان نبحث في كيفية صرفها فان كانت الاعانة المذكورة تعطى لنا على سبيل (الهبة) فاني اجلب نظر زملائي الكرام الى ما كانت عليـه هذه البـلاد بالامس لما كانت شرق الاردن عبارة عن لواء الكرك وقائمقامية عجلون

فالحكومة التركية كانت تجبي من شرق الاردن باسم الاموال العمومية بما فيها البدلات العسكريه التي كانت تدفعها الجماعات الغير مسلمة (٩٧) الف جنيه تركي ذهب كما هو ثابت بالسجلات المحفوظة ليومنا هذا في ولاية سوريا القديمة

كما وان الحكومة التركية لم تنفق على هذه البلاد من وارداتها اكثر من ١١٦ الف جنيه تركي بما فيها نفقات القوة النظامية التي كانت مرابطة في لواء الكرك وهذه القوة كانت مركبة من طابورين اي ٢٠٠٠ جندي و (٧٥) موظف واليوم بلاد شرق الاردن هي نفس تلك البلاد التي كانت مكلفة بدفع (٩٧) الف جنيه تكلف بدفع ٣٢٠ الف جنيه في حين انها لم تتقدم خطوة واحدة في الزراعة او التجارة لان الفلاح الاردني لايزال يحرث على محراثــه القديم الذي ورثه من عهد اجداده والتجارة الاردنية لاتزال على ما كانت عليه منحصرة في (الحلاوة والعجوه)

اما الصنائع فلا صناعة في البلاد . اذاً من اين تأتينا السعادة وما هي اسباب نمو الضرائب لهذه الدرجة بهذة السرعه ؟

لا يغرينا ايها الساده موازنة السنة السابقة . ولا تعجبوا كيف ان المكلف الاردني استطاع ان يقوم باعبائها طيلة هذه المدة

فالاتراك والانكليز قد افرغوا جعبأتهم من الذهب طيلة سني الحرب لان موقع البلاد الجغرافي قضى على المتحارين بذلك ولكن كل هذا الذهب الذي تسرب لجيب المكلف الاردني قد رجع من حيث اتى تدريجيا ولم يبق في البلاد ولا جنيها واحداً من ذهب الاتراك والانكليز

ان الغاية من بياناتي هذه ان اعرض لزملائي الكرام ان البلاد قد رجعت الى حالتها الطبيعية ولم يبق لدى المكلف الاردني سوى ما يرد اليه عن طريق فلاحته وزراعته . والفلاحة كما تعلمون لا تؤمن المكلف الاردني قوته الضروري .

اذاً كيف يمكننا ان نقبل بهذه الموازنة البالغ مقدارها ٣٦٠ الف جنيـه فلسطيني مع وجود الجراد الذي يهدد الزراعة وتساقط اسعـار الحبوب هذا التساقط الهائل مع فقـدان التجارة بالكلية والصناعة بالوجه القطعي

ارجو في بادىء الامر تدقيق قانون الموازنة والموارد التي قدرت الحكومة جبايتها من المكلف الاردني فاذا اقتنعنا بامكان جباية هذه المبالغ المقدرة حينئذ وضع الموازنة اعني (النفقات على وجه المفردات) امر سهل . لهذا اقترح على حضرات الاخوان تدقيق هذه الناحية قبل المباشـرة في رؤية الموازنة .

نظمي بك : اشارك حضرة الزميل في تشاؤمه وارجو ان يكون كل منا مخطئاً في تشاؤمه وكذلك اوافقه على الانتظار ريثما تتم كافة فصول هذه الموازنة ثم نباشر في تدقيقها . ولكن الشيء الوحيد الذي اريد ان اقف عليه هو هل بامكان هذا المجلس ان يدقق في جميع فصول هذه الموازنة وتفرعاتها . وهل ان بين الموظفين من هو ممتاز ولا يمكن للمجلس ان يبحث براتبه .

اعتقد ان القانون الاساسي الذي منح هذا المجلس حق اقرار هذه الموازنة لا يحرمه في ان يبحث فيها دون اي تمييز او تفريق . ثم من وجهة ثانية اريد ان اعلم هل بين الموظفين الان من هو مستخدم بموجب عقود وهل يتحتم على فرض وجود هذه العقود اقرارها على ما هي عليه

وبديهي قبل اعطاء الجواب على اسئلتي هذه لا يمكننا ان نبحث في هذه الموازنة ولا ان نقدم على اقرار شيء منها ما لم نتثبت من الحقيقة .

فان كان هنالك عقود نرجو من الحكومة ان تتوسل بتوديع صور مصدقة عنها الى هذا المجلس

شمس الدين بك : ان امر البحث في قانون الموازنة هو من خصائصنا فاذا كان لا يحق للمجلس ان يدقق جميع فروع هذه الموازنة لما وجب توديعها لهذا المجلس لاخذ الموافقة عليها .

واما مسئلة العقود فهي ايضاً مسئلة جوهرية ضروري الاطلاع عليها والاهم من هذا وذلك هي الاعانة وهل هي هبة لا تسترد ام قرض تطالبنا فيه بريطانيا في المستقبل .

امامنا الان مسألتان الاعانه والعقود التي ذكرها حضرة الزميل فالحكومة اذا اعطتنا ايضاحات كافية عن مسئلة الاعانة واطلعتنا على عقود الموظفين المجلوبين من الخارج . عندئذ يمكننا ان نبحث في قسم النفقات والرواتب واما قبل كل شيء ضروري درس قسم الدخل اي الواردات المقدرة بصورة مضبوطة والممكن جبايتها بسهولة من المكلف الاردني قبل ان تحمل البلاد كل هذه النفقات

عوده بك : اني اشارك الزميل شمس الدين بك بلزوم الاستفسار عن الاعانة المالية حتى اذا ما ورد الينا الجواب عن كيفية اعطاء ها لحكومتنا ننظر في امرها فان كانت من قبيل الهبة التي لا يمكن الرجوع عنها فلنا حق التصرف بها وان كانت من قبل القرض فلنا حق التأمل بلزوم هذا القرض او الاستغناء عنه

... كما وان حضرة الزميل بحث بحثاً لا يخلو من الاهمية ويمكنني ان الخصه بان رواتب الموظفين بحسب الاصطلاح العام هي معاشات تتمشى بنسبة اسعار لوازم المعيشة من حيث الغلاء والرخص وعلى هذه الصورة يجب ان ننظر في حالة المرتبات بصورة لا تختل فيها الادارة لان حالة بلادنا الاقتصادية غير ممنوحه ولا سيما في هذه السنة

واما ما جاء في اقوال الزميل لطفي بك من حيث كيفية النظر في بنود الموازنة العامة فانني اقول : ان الموازنة هي قانون ذات فصول ومواد ومن البديهي ان القانون ينظر فيه مادة فمادة ثم ينظر في مجموعه ؟ ولذلك ان لهذا المجلس الموقر الصلاحية التامة في النظر بمواد الموازنة مادة فماده ومن ثم فصلا ففصل ومن حيث المجموع

والامر الاخير الذي تفضل بــه حضرة الزميل المحترم لطفي بك من حيث وجود موظفين

لدى الحكومه يقال عنهم انهم موظفين بعقود خاصة فأرى ان البحث بحق كل واحــد منهم يجب النظر فيه عند تدقيق فصل الموازنــة العائدة لدائرة ذلك الموظف ، حيث يدعى كل رئيس دائرة على حدة ليعطي الايضاحات اللازمة في هذا الشان

هذا واني لا ارى مانعاً من الدخول في البحث في مواد الموازنة من حيث المصروفات والواردات فصلا فصلا وعسى الله ان يوفقنا جميعاً لما فيه الخير

نجيب بك الشير يدي : ان التشريع والادارة في هذه الامارة الصغيرة كانتا مودوعتــة لحكومة الانتداب من قبل جمعية الامم . ولما لم نكن مسئولين عن الادارة والتشــريع في ذلك العهد . ولكن بعد انتقال حق التشريع والادارة لهذه الامة واصبح من حقها سن القوانين اذاً فلم يبق مجالاً للتقاعس عن اعطاء الاهمية الكبرى لامور التشريع والادارة .

ان القانون الاساسي الذي خول هذا المجلس حق التشريع ليس معناه ان يقتصر على قسم من التشريع وان يصرف النظر عن القسم الاخر لغيره .

ان الموازنة كما ذكر الزملاء هي قانون لها فصول ومواد . ولا يعقل ان يكون للمجلس حق النظر في هذا القانون وان يعاد ويقال انه محروماً من حق النظر في بعض فصول ومواد الموازنــة وما يتعلق بها .

ان الموظفين في شرق الاردن على ثلاثة انواع موظفين بريطانيين وموظفين دائميين وموظفين بعقود ولمدة موقته . فالموظفين الذين يأتون بعقود ولمدة موقتة ويدفع لحكومــة فلسطين اجور استعارة قدرها عشرون بالمئه زيادة على رواتبهم يستشم منه انه ليس في البلاد من يستطيع القيام باعمالهم في حين ان البلاد غير مفتقرة لمثل هؤلاء ولا مضطرة لدفع ٢٠ بالمئه اجور استعارة .

ان شرق الاردن التي هي عبارة عن متصرفيه واحدة الفقيرة بزراعتها وصناعتها وتجارتهــا لا اعتقد انها مستعدة لقبول شكل الحكومة الحالي وهذا التضخم وليست الامه مكلفــة بان تعول الكثير من الموظفين دون ان يقوموا باعمال تستحق تلك الاعالة .

لو رجعنا الى عام ١٩٢٥ وما قبله لوجدنا ان مديري الدوائر كانوا يتقاضون رواتباً لا تتجاوز ٢٥—٣٠ جنيهاً في حين ان الحاجيات وحتى الكماليات في ذلك العهد كانت اغلى منها في هذا الوقت . وبدلات الايجار كانت اضعاف اضعافها في هذه الايام ثم لو عطفنا النظر على العهد التركي لوجدنا ان الموظف الذي كان يتقاضى عشر جنيهات اصبح اليوم يتقاضى اربعين جنيهاً والسبب في ذلك ان الاسعار في هذه الاوقات اربعة امثال الاسعار في ذلك العهد

وليس من المعقول ولا مما يسلم به الضمير الحي والوجدان الطاهر ان يوفر الموظف ثلثي راتبه او نصفه وبمقابله يموت الفلاح جوعا ويأكل الحشائش على ان الجراد في هذه السنة لا اعتقد انه يبقى شيئاً من الحشائش ايضاً لتقتات فقراء البلاد منها

ان التشاؤم الذي يشعر به الزملاء الذين تقدموني بالبحث انا اشعر باكثر منهم به لان التشاؤم والتفاؤل يشعر بهما الانسان قبل الوقوع فربما كان التشاؤم او التفاؤل على عكس ما يتصوره المتشائم والمتفائل . ولكن المصيبه التي نحن بصددها مصيبه راهنه معلومه وظاهرة للعيان كما تفضل شمس الدين بك ان موارد هذه البلاد كانت لا تبلغ مئه الف جنيه في عهد الاتراك واما في هذه الايام فوارد الخزينه تقدر بـ ٣٠٠ الف جنيه ونيف في حين ان البلاد لم تتقدم خطوة واحدة في زراعتها وتجارتها وصناعتها . ولكنها تقدمت بشيء واحد فقط وهو التضخم الحكومي وكثرة جيوش الموظفين .

ان الموظف الذي يعيش من خيرات هذه البلاد يجب عليه ان يقوم بالاعمال الكثيرة . لا لان يضيع الاوقات بالتلهي وبتوديع واستقبال الزائرين كما نرى ذلك في اكثر الدوائر في الاوقات الحاضرة .

ان الموظف ما كان يحلم بان يرى نفسه في منصب من المناصب الكبرى التي يشغلها الان يرى نفسه متربعاً عليها عفواً . انا لا اقول ذلك مشيراً الى انكاري ان كل الموظفين على هذه الصورة كلا والف كلا لان بينهم من اجله واحترمه واعتقد انه يليق لاكثر مما يشغله من المناصب وهؤلاء اقليه تكاد لا تذكر واما الاكثريه كما نوهت قبلا ولا عبرة للاقلية .

ان دائرة الماليه في عام ١٩٢٤ كان اعداد موظفوها لا يتجاوز العشرة بينما نراها اليوم اربعه اضعاف السابق . اذكر دائرة الماليه لانني اعتقد انها اكثر الدوائر تجمعاً واوفرها عدداً . لان

موازنة شرق الاردن السنويه ٣٠٠ الف ليرة وهي لا تتجاوز واردات شخص واحد في بلاد الناس . بينما نجد فيها المحاسبين والمدققين والمفتشين والمساعدين والكتبه للتخصيصات والواردات وللمفردات وللقرطاسيات وللوريقات . والله ان هذا لامر عجاب . والله اني ارى الامة تنتحر والذى ينحرها هو مجلسها اذا وافق على مثل هذا الحال . رب قائل يقول ان السنين مرت والحكومه على هذه الصورة فأجيبه ان تلك السنين لا تسأل منا واما هذه السنه فاننا مسئولين عن ادارة وتشريع البلاد لهذا يجب ان نفكر ويجب ان نحترز من الوقوع في الخطأ ويجب ان لا نسلم حتى ولا بصغائر الامور ومن عمل مثقال ذرة تحاسبه به الامة من خير او شر وان في ذلك البلاغ في هذا الباب .

واما قضية الاعانة المالية التي تحن علينا بها دولة الانتداب العظمى فانا لا شك شاكروها على موازرتنا ومساعدتنا اذا كانت هذه الاعانة اعانة بالمعنى المقصود هذا اذا لم يكن قرض باسم اعانة تسترده عندما تصبح واردات البلاد مساعدة على ذلك ولذا فاني ارجو من فخامة رئيس المجلس التشريعي بصفته رئيساً للوزراء ان يتكرم على هذا المجلس ببيان يسجل في محضر المجلس مستنداً ذلك على اجوبة السلطة وتوضيح ماهية هذه الاعانه وما هو المقصود من اعطاءها وما ستكون حالة البلاد في حال الاستغناء عنها فهل تتخلى السلطة عن شيء من الامور لقاء الاستغناء عن هذه الاعانة فيما اذا تمكن المجلس من تنظيم الادارة بدونها . هذا واني اذكر الاخوان بان اكبر روساء دوائر هذه الحكومة وكافة موظفيها يعترفون صراحة ان كل دائرة من هذه الدوائر عدا العدلية يمكن ادارتها بنصف هذا العدد من الموظفين . واما الرواتب فانها يجب ان تتناسب مع وضعية البلاد الاقتصاديه . كما واني اشارك حضرات الزملاء الكرام بارجاء البحث في فصول الميزانيه الى ان تاتي كلها وان ينظر في قانون الميزانية والواردات المقدرة

توفيق بك : لم توضع الموازنه موضع البحث في هذا اليوم الا بعد ان استحسن مجلسكم العالي في الجلسة السابقة وجوب البحث فيها فصلا فصلا تمهيداً للنظر في المجموع ولو عملنا كما استحسنتم في المرة الماضية لما اتينا بشيء جديد بالنسبة لدول الممالك الاخرى

ان موازنة الحكومة لا تقاس بموازنات الافراد لان علماء الحال قد اجمعوا على ان الحكومة تبدأ بوضع موازنتها ومن ثم تبحث في المواد التي يمكن ان تؤمن منها هذه النفقات لان الحكومات لا تضع عادة الا ما تقضي به الحاجة



وما هو ضروري لروءيته الاعمال ومن ثم ننظر الى الموارد فاذا زادت بقى مايزيد مبلغاً احتياطياً للسنين الاخرى واذا انقصت فننظر في فرض الضرائب لتأمين النفقات ولسد العجز ولست اقصد بما اقول اننا حذونا حذو الحكومات الاخرى اذ لاموارد لدينا يزيد عما نحتاجه بل اننا محتاجون كما كنا قبل اليوم الى المبالغ التي تعطى لنا من قبل الحكومه البريطانية ؛ هذا وقد سأل احد الزملاء المحترمين عن حقيقه هذه المبالغ وعما اذا كانت تعطى الينا على سبيل الهبة ام القرض فبأذن فخامة الرئيس يمكنني ان اجيب بصورة رسمية وباسم الحكومة ان ماهو واقع حتي اليوم وما ناخذه من الحكومة البريطانية هو اعانة على سبيل الهبة لهذا ادخلت هذه المبالغ في موازنة السنة الحالية وفي الموازنات التى صدقت من قبل وزارة المستعمرات باعتبارها اعانة على سبيل الهبة · وليس من المنطق او المعقول ان تعطينا دولة بريطانيا قروضا لم نطلبها ولم نتفق معها على اخذها ·

فأذا قضت سياستها او حالتها الاقتصادية قطع هذه الاعانه او اعطاوءها على سبيل القرض فما عليها الا ان تخبرنا بذلك لنقبله الحكومة فيما لو اقره مجلسكم هذا الموقر ، اما صلاحية المجلس في امر تعديل الموازنة قبل اقرارها فعلى ما اظن ان في القانون الاساسي جواب كاف على ذلك اي ان لمجلسكم العالي كل الحق وبدون قيد او شرط النظر في الموازنة وتحويرها او تعديلها بالشكل الذي يتناسب مع الحاجه ويوءمن سير البلاد ملاحظين في ذلك ان هذا الحق يجب ان يوافق ويوءيد من قبل صاحب السمو امير البلاد المعظم الذي له قسطه ايضاً من حق التشريع ·

اما الموظفون الذين استخدموا في هذه البلاد بعقود فهم قليلون جداً وليس من المعقول ان نخرج عما احتوته تلك العقود المنظمة مع اولئك الموظفين قبل ان ينتهي اجلها

اما اذا كان مجلسكم العالي يود الاطلاع على عقود كهذه فبأمكانه عند البحث في كل دائرة على حدة تدقيق رواتب امثال هوءلاء ويطلب الى الحكومة ان تقدم ما لديها من الايضاحات · ولست ارى من المعقول ان يوءجل النظر في الموازنة لاجل الاطلاع على تلك العقود مع كل هذا فاذا كنتم تودون الرجوع عما قررتموه في الجلسه السابقة فلا باس بذلك ؛ اذ بالامكان ارجاء البحث في الامر الى ان تتم اللجنة المالية عملها ونقدم لكم جميع فصول الموازنة مع لائحة

القانون ·

مع ما فيه أن الجداول التي بين ايديكم الان والتي قبلتم في جلستكم الماضية ان نبدأ بتدقيقها هي جداول تمهيدية لقانون الموازنه الذي ستنظرون فيه بعد البحث في هذه الجداول · وما كان القصد من التعجيل الا الحرص على اوقاتكم ومصالح البعض منكم من الذين يودون ان ينجزوا اعمالهم ويعودوا لبلادهم ·

شمس الدين بك : لم نقرر النظر في مفردات الموازنة في الجلسة الماضية ويمكن الوقوف على ذلك من مراجعة الضبط ·

لفضل توفيق بك وقال ان علماء المال اجمعت على ان الحكومة تبدأ بوضع موازنتها ومن ثم تبحث في امر الواردات وعلى ما اعتقد ان هذه النظرية مغلوطة لانه لا يمكننا ان نشكل حكومة قبل ان نتثبت من امر الواردات والنفقات فلو كان لدينا مئة جنيه هل نشكل حكومة بألف جنيه · اما قضية الاعانة فان المادة (١٢) من الاتفاقية تقول اما يعتبر على سبيل القرض او الهبة وعند التفسير لم يكون القول والفصل

فخامة الرئيس : لقد سمعتم ما قاله السكرتير العام

ان المجلس التشريعي كان قرر في جلسته الماضية البحث في فصول هذه الموازنة في هذه الجلسة وما قاله عوده بك من أنه لا يرى مانعاً من الدخول في البحث بوادها · اما نظمي بك وشمس الدين بك يوءيدهما نجيب بك يرون ارجاء البحث فيها الى ان تتم جميع الفصول فاذا وافقتم على ما ارتآه الفريق الاول فليبدأ بالمذاكرة والا تاجيل البحث حتى تصل جميع الجداول ·

شمس الدين بك : لا يمكن ان نبدأ في امر تدقيق الميزانية قبل البت في امر الاعانة · ومن ثم التثبت من أمر الواردات وهل هذا التقدير حقيقي ومن الممكن جبايته بالضبط ·

نجيب بك الشريدي : الشيء الذي نريد ان نعلمه من توفيق بك فيما اذا كانت تصريحاته في على سبيل الهبة لا القرض مستندة على وثائق رسمية ام لا ؟ وهل من مقابل لقاء هذه الاعانة في

اعمال الحكومة واذا استغنى عن هذه الاعانة هل تستفيد البلاد شيئاً . وهل اذا حصل وفر بمقدار الاعانة من بعض الدوائر يجوز اضافته الى الدوائر الاخرى ام ان الحكومة البريطانية تخصصه من الاعانة لان البلاد ليست في حاجة لهذا القسم من الاعانة نرجو ان يتفضل السكرتير بالاجابة على اسئلتي المارة الذكر .

توفيق بك : اما تصريحاتي بشأن الاعانة كان مبنياً على محادثة جرت بيني وبين دولة المعتمد البريطاني في هذا الصباح لانه بلغني من احد الاخوان انه سيسأل هذا السوال في المجلس ومع علمي شخصياً بان ما اخذناه حتي الان هو هبة كما علمت من الموازنات ومما اوصلته الينا البرقيات عن المذاكرات التي جرت في البرلمان البريطاني وكان يطلق عليها اعانة . فرغما عن معلوماتي هــذه سألت دولة المعتمد وهو اجابني بانه يعلم ايضاً ان هذا المبلغ عبارة عن هبة هذا واوجه نظركم الا ان ما اقوله عن الموازنة الحاضرة التي ستنتهي بعد بضعة ايام واما ما وضع في هــذه الموازنة التي سيبحث فيها فقياساً على السنين الماضية نعتبره هبة وستذهب بطبيعة الحال هذه الموازنة الى عاصمة الدولة البريطانيه لاجل اقرار هذا المبلغ في ميزانيتها فاذا قبلت واعتبرت هبة تنتهي هذه المسألة بعد عرضها على صاحب السمو للتصديق عليها . واذا ارادت ان تعتبرها قرضاً فليس من المعقول ان تقدم الحكومه على قبول مثل هذا القرض بدون ان ترجع الى مجالسكم العالي .

واما الجواب على السوءال الثاني فيما اذا كان يمكننا اضــافة المبالغ التي قد توفر من بعض الفصول الى فصول اخرى وعما اذا كانت الحكومة البريطانية تقبل في ذلك فلست اعلمــه لان الاتفاقية المعلوم امرها لديكم جعلت الحكومة مضطرة لاستشارة جلالة الملك في قانون الموازنــة السنوية . ولا يمكنني ان اتنبأ من الان عما سيكون الجواب في الشأن

اما السوءال الثالث فيما اذا تستفيد البلاد شيئاً اذا استغني عن الاعانة فلم افهمه جيــداً وارجو من حضرة الزميل ان يوضــح لنا ما يقصده من سوءاله هذا حتى اذا كان بامكاني الاجابة اجيبه عليه .

نجيب بك الشريدي : انني اقصد بسوءالي الذي تفضل به توفيق بك هو ان الحكومــة البريطانيه التي تمنحنا هذه الاعانة هل تتطلب شيئاً مقابلها في الامور الحكومية ام هي عبارة عن عقد بلا مقابل .

توفيق بك : ان حقوق الدولة البريطانية مذكورة في الاتفاقية وليس لها زيادة على ذلك من الحقوق

شمس الدين بك : المفهوم ان معلومات الزميل عبارة عن استنتاجات واقوال شفهية عما من دولة المعتمد البريطاني . فالاتفاقية نصت على الاعانة بصورة مبهمة اذ يمكن تغييرها بمارث شتى كما تقتضيه مصلحة القوي وبما انه ليس من المعقول ان نبني آمالنا في المستقبل على استنتاجات واقوال شفهية في حين ان قرن العشرين برهن لنا ان العقود الخطية لا قيمة لها

لهذا ارجو من الحكومة ان تسأل وتتثبت بصورة رسمية من الحكومة البريطانية عن كيفيــة اعطاء هذه الاعانة . وبعد ان يأخذ فخامة الرئيس جوابا على تفسير معنى الاعانة سنباشر انشاءالله في تدقيق قسم الواردات قبل الصرفيات

فخامة الرئيس : خلاصة القول هل يرغب المجلس النظر في امر الميزانية ؟

نجيب بك الشريدي : قبل وضع هذا الرأي ارجو من اللجنة المالية ان تنهي لنا بقيــة فصول الميزانية بسرعة لنتمكن من البحث فيها في الجلسة القادمة

فخامة الرئيس : هذا امر تقرر النظر فيه من الجلسة الماضية

شمس الدين بك : تقرر النظر في الموازنة لا المفردات

فخامة الرئيس : موجود بالمحضر كل ما تقرر بهذا الشأن

نجيب بك الشريدي : بما ان رأي اللجنة ليس هو بالقول الفصــل ولا بد من تدقيق الموازنة بحضور روءساء الدوائر فارجو ان تنهي اللجنة بقية الفصول في الجلسة الاتية

توفيق بك : لا يمكن ذلك يا سيدي

عودة بك : ان المجلس ليس بقانع في صحة ما وضع في هذه الموازنة لان معظم الرواتب لا تتناسب مع الاعمال التي يقوم بها الموظفون . لهذا ارى ان التريث حتى نبحث وندقق هــذه